



الاتصال بين البرلمان والحكومة بقلم إيلين ووكر وأليكس برازير

المحتويات

1. المقدمة
 2. الحاجة إلى التنسيق الفعال
 3. القضايا والتحديات المشتركة
 4. الجهات الفاعلة الرئيسية في التواصل التنفيذي والتشريعي
 5. موظفو الاتصال المعينون
 6. شبكة من ضباط الارتباط
 7. مكتب الارتباط والتنسيق
 8. آليات التواصل الأخرى
 9. دراسة حالة - جمع اللاعبين الرئيسيين معاً في السودان
 10. الخلاصة
- ملحق - نموذج للوصف الوظيفي لموظف الارتباط البرلماني

تنظر سلسلة دليل الشركاء الدوليين للبرلمانات في إجراءات ووظائف البرلمانات في جميع أنحاء العالم. وتسلط السلسلة الضوء على العناصر الرئيسية من عمل الشركاء الدوليين في تصميم وتنفيذ مشاريع تعزيز البرلمانات الفعالة. وتناقش هذه الورقة أهمية التنسيق بين البرلمانات الوطنية والوزارات الحكومية وتنظر في بعض الآليات لتحسين مستوى وجودة الاتصال والارتباط بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. تم تضمين دراسة حالة أيضاً عن وصف للعمل لدعم التنسيق الفعال بين البرلمان والحكومة والذي قام به فريق مشروع الشركاء الدوليين في السودان.

1. المقدمة

من أجل أداء دورها الرقابي، تحتاج البرلمانات إلى التواصل بفعالية مع الوزارات الحكومية. وتحتاج الحكومات أيضاً إلى التواصل بفعالية مع البرلمانات من أجل إنجاز أهداف سياساتها وبرامجها التشريعية. ومع ذلك، غالباً ما تعمل الهيئتان بمعزل عن الحد الأدنى من التنسيق المنظم. تشكو البرلمانات من أنهم لا يحصلون على المعلومات التي يحتاجونها - الكثير أو القليل جداً أو التنسيق الخاطئ أو بعد فوات الأوان؛ تشكو الوزارات من أنها لا تحصل على معلومات كافية حول جدول الأعمال والعمليات البرلمانية. إن تحسين الاتصال والتنسيق بين البرلمان والحكومة يحقق فوائد للجانبين ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحسينات في الإدارة العامة والكفاءة.

2. الحاجة إلى التنسيق الفعال

بغض النظر عن المتطلبات الدستورية أو النظام الداخلي البرلماني، هناك أنواع شائعة من الأعمال تستلزم التنسيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

المبدأ الأساسي هو التشريع: تقدم الحكومة مسودة تشريعات إلى البرلمان للحصول على الموافقة على القوانين الجديدة. ويجوز للبرلمان تعديل القانون المقترح قبل إقراره، وكثيراً ما تنطوي العملية التشريعية على الكثير من التفاوض والتنسيق بين الحكومة والبرلمان قبل سن القانون في النهاية.

المساءلة الوزارية: بشكل عام، هناك نظام معين للوزراء الذين يمثلون أمام البرلمان - على قائمة، بناء على دعوة، أو رداً على المسائل العاجلة. يتم استجواب الوزراء أو يقومون بالإدلاء ببياناتهم، وفي بعض الأحيان يتم اتخاذ القرارات أو تقديم التعهدات. ويمكن أيضاً تقديم إجابات وبيانات مكتوبة.

الموافقة على الإنفاق العام: عادة ما يُطلب من الوزارات تقديم تقارير إلى البرلمان حول أدائها وتحتاج الحكومة إلى الحصول على الموافقة على ميزانيتها ونفقاتها.

اللجان هي طريقة أخرى يمكن من خلالها للبرلمان ممارسة مهام التدقيق. يمكن أن تنظر تقارير اللجنة في التشريعات والجوانب المتعلقة بسياسة وإنفاق وإدارة الحكومة، وقد تقدم توصيات، وتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الحكومة.

في مناقشة القضايا ذات الاهتمام الوطني، ستطلب البرلمانات من الوزراء الاستجابة للتحدي بشأن سياساتهم المتعلقة بالأولويات والظروف الوطنية.

لدى بعض البرلمانات أنظمة لتقديم عريضة أو آليات أخرى يمكن من خلالها للجمهور الضغط من أجل اتخاذ إجراءات. قد تتطلب هذه التواصل من خلال البرلمان مع الجانب المعني من الحكومة.

وفي بعض البلدان، لا سيما تلك التي لديها أنظمة سياسية فدرالية، ينبغي وجود اتصال وتنسيق فعالين أفقياً وعمودياً. أي بعبارة أخرى:

- بين البرلمان والحكومة.
- داخل الوزارات وفيما بينها.
- بين البرلمان الوطني والحكومة المركزية (الفيدرالية) ومجلس المحافظة وحكومات الولايات.
- وإذا لزم الأمر، بين المجالس.

يحتاج الوزراء إلى مسؤولين لمساعدتهم على الاستعداد للتعامل مع المتطلبات البرلمانية، ومسؤولين يفهمون كل من أولويات الوزارة والعمليات البرلمانية.

3. القضايا والتحديات المشتركة

ضمن هذه الطرق المختلفة التي يعمل بها البرلمان والحكومة معاً، نجد تحديات مشتركة تنشأ عادة، أهمها:

- الانتقال إلى المعرفة البرلمانية داخل الوزارات: في كثير من الأحيان، لا يكون لدى موظفي الخدمة المدنية معرفة مفصلة بالعمليات البرلمانية. فالموظفون الذين يعملون في فريق مشروع قانون، على سبيل المثال، من المرجح أن يكونوا خبراء في السياسات وليس في الإجراءات البرلمانية.
- الانتقال إلى موظفي الاتصال المتفانين داخل الوزارات: تعطي الوزارات الأولوية لعمل السياسة. في كثير من الأحيان، يتم التعامل مع مسؤولية العلاقات مع البرلمان على أنها جانب واحد من العديد من الجوانب فيما يتعلق بدور شخص ما. وهذا يعني (خاصة إذا كان ذلك الشخص من كبار الموظفين) أن عمل الاتصال البرلماني يكون جانبيًا، لأن العمل الآخر له أولوية أعلى دائمًا.
- الاعتماد على الأفراد الأساسيين: من الممكن بناء علاقات فعالة ومن الممكن أن يتعلم الموظفون ضمن الوزارات عن العمليات البرلمانية لمساعدتهم في عملهم. وبإمكان المسؤولين البرلمانيين كذلك بناء علاقات بناءة مع الأفراد الأساسيين في الوزارات. ولكن ماذا يحدث عندما يمضون قدماً في مسيرتهم المهنية إن لم يكن هناك عمليات منظمة للمعلومات والتواصل؟
- معايير المعلومات غير المتسقة: إذا لم تكن هناك عمليات متفق عليها بشكل مشترك، فإن المعلومات من الوزارات المختلفة سوف تأتي في أشكال مختلفة وفي نطاقات زمنية مختلفة (لمجموعة من الأسباب المختلفة).
- أنظمة التتبع وحفظ السجلات والأرشيف وغيرها من الأدوات: غالباً ما توجد مشكلات في تتبع القرارات والردود وإجراءات المتابعة وما إلى ذلك.
- تنسيق وإدارة العديد من العلاقات الفردية المختلفة: العلاقة الفردية بين البرلمان وبين جميع الوزارات الحكومية الفردية تطرح مشاكلًا في حد ذاتها. وتتفاقم هذه المشاكل إذا لم تكن هناك إجراءات موحدة، ولا توقعات مشتركة، وتغييرات متكررة في الوزراء والموظفين.
- توفير معلومات حول استجابات الحكومة للتقارير البرلمانية: أحد المجالات المحورية للاتصال الجيد والتنسيق هو الشفافية فيما يتعلق بكيفية اتخاذ الحكومة للإجراءات أو ما إذا كانت قد اتخذت إجراءات أو تقوم بمتابعة قرارات البرلمان. على سبيل المثال، وفيما يتعلق بتقارير اللجان البرلمانية أو تقارير التدقيق ما بعد التشريع أو القرارات أو الاقتراحات البرلمانية الأخرى، من الأهمية بمكان معرفة ما إذا تم قبول توصيات اللجنة، ثم تم تنفيذها من قبل الحكومة.

تشكل مثل هذه التحديات مشكلة لكل من البرلمان والحكومة. ويعتمد كل جانب على الآخر لتحقيق أهدافه: سواء كان هذا الهدف يتمثل في الرقابة أو التدقيق الفعالين أو تحقيق أهداف تشريعية متعلقة بالعمل والسياسات. فكر البعض في كيفية تحسين الاتصال الذي من شأنه أن يعود بالنفع على كلا الجانبين.

من الواضح أن هناك فوائد كبيرة للوزراء تكمن في تحسين الاتصال. وأن يكون الوزراء على دراية أفضل بما يفعله البرلمان يعني أنهم يكونون أقل عرضة للتعامل مع المفاجآت الناشئة عن طلبات البرلمان، وأنهم أقل عرضة للحرج الذي من المحتمل أن يترتب على هذه المفاجآت. كما أن إرسال دعوات لحضور اجتماعات اللجان قبل فترة كافية من موعد الاجتماع لتمكين الوزراء من الاستعداد قبل حضور اجتماعات اللجنة من المرجح أن يؤدي إلى اجتماعات أكثر إنتاجية وفائدة.

4. الجهات الفاعلة الرئيسية في التواصل التنفيذي والتشريعي

من الواضح أن اثنين من الشخصيات الرئيسية في التواصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية هما البرلمان الوطني والحكومة. ومع ذلك، فإن الحكومة هي في الواقع مجموعة من الوزارات، ولكل منها علاقة فردية مع البرلمان. إذا كان البرلمان يتكون من مجلسين، فإنه هناك تعقيدات تنسيقية إضافية.

يتم الاعتراف بالحاجة إلى التنسيق بطرق تنظيمية مختلفة. على الجانب الحكومي، غالبًا ما توجد وزارة محددة أنشأت للتنسيق بين الوزارات الفردية (على سبيل المثال: مكتب مجلس الوزراء Cabinet Office في المملكة المتحدة؛ وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن). تميل هذه الوزارات لأن تكون مسؤولة عن التنسيق داخل الحكومة (أي بين الوزارات، وليس بين الحكومة والبرلمان).

يوجد في بعض البلدان أيضًا مكتب حكومي (إن لم يكن وزارة كاملة) مسؤول عن العلاقات بين الحكومة والبرلمان (على سبيل المثال: مكتب رئيس مجلس اللوردات في المملكة المتحدة؛ ومكتب وزير مجلس الوزراء في السودان). وفي الوضع المثالي، يقع هذا المكتب فعليًا داخل مبنى البرلمان، حتى يتعرف موظفو الحكومة على سير العمل ووتيرة العمل في البرلمان ويكونون قادرين على أن يكونوا قناة اتصال ثنائية الاتجاه لتحسين التنسيق. (انظر أيضًا القسم 7 أدناه).

فيما يتعلق بالتشريع على وجه التحديد، قد يتم الاتصال والتنسيق عبر فريق من المحامين الذين يقومون بصياغة التشريعات الحكومية، إذا كان هناك مثل هذا الفريق (على سبيل المثال، مكتب المستشار البرلماني في المملكة المتحدة). ومع ذلك، فإن دورهم متخصص للغاية، ويرتبط بالتشريعات الأولية بصورة بحتة. ويقوم المحامون الذين يقومون بصياغة التشريعات بالتواصل مع الوزارات (الوزراء وفرق مشروع القانون، وفرق السياسات) ومع المسؤولين البرلمانيين بشأن مسائل تتعلق بالصياغة (وليس حول السياسات العامة أو السياسة).

5. موظفو الاتصال المعينون

من أجل التعامل مع بعض التحديات المشتركة التي يتم مواجهتها، يتم تعيين مسؤول في كل وزارة ليكون ضابط الارتباط للاتصال البرلماني داخل الوزارة. يمكن أن يكون ذلك في المكتب التنفيذي/الخاص للوزير، أو ملحقًا بخدمة أو فريق الاتصالات أو قد يكون هناك جزء برلماني صغير منفصل. وغالبًا ما يتحمل المسؤول المعين العديد من المسؤوليات الأخرى إلى جانب هذا الدور.

لتحقيق الفوائد الكاملة لدور الاتصال، يجب أن يكون هناك في الوضع المثالي مسؤول معين - "ضابط ارتباط برلماني" - يقوم بهذا الدور كمسؤوليته الوحيدة. ومسؤوليته الرئيسية هي فهم كيفية عمل البرلمان، ليس بالمعنى النظري، ولكن من خلال التعرف على العمليات التجارية البرلمانية وتطوير العلاقات الشخصية الفعالة وخطوط التواصل مع المسؤولين البرلمانيين. مهمتهم هي المساعدة في سد الفجوة بين الوزارة والبرلمان. وبعد النظر والتواصل يتدفقان في كلا الاتجاهين من خلال هذا الدور.

ومع ذلك، قد تحتاج الوزارات إلى الاقتناع بقيمة تكريس الموارد الشحيحة لمثل هذا الدور. وقد يحتاج المسؤولون إلى إظهار كيف أن المعرفة الحالية والعملية بالعمليات البرلمانية ستساعد الوزير على إنجاز العمل من خلال البرلمان وتوضيح كيف يمكن لهذه المعرفة أن تساعد في تجنب إضاعة الوقت والإحراج. إن فهم أولويات وأهداف كلا الجانبين يضع ضابط الارتباط البرلماني في موقع رئيسي للمساعدة في تسهيل تقدم أعمال الوزارة.

6. شبكة من ضباط الارتباط

إذا كان لدى كل وزارة موظف ارتباط برلماني معين، فإنه يمكن تحقيق المزيد من الفوائد والكفاءات من خلال إنشاء شبكة من ضباط الارتباط.

الفوائد: من خلال إنشاء شبكة مهنية، يمكن تبادل الممارسات الفضلى وتقديم دعم قيم للأقران. ويمكن للموظفين الانتقال بين الوزارات وهم يمتلكون مجموعة من المهارات والخبرات المعترف بها. من المرجح إذن أن تتحسن جودة الخدمة المقدمة للوزارات. ويساعد إنشاء شبكة من ضباط الاتصال البرلمانيين في بناء القدرات بين موظفي الحكومة - ليس فقط في المعرفة البرلمانية، ولكن أيضًا في المهارات الأساسية الأخرى مثل الاتصالات والفعالية الشخصية وإدارة أصحاب المصلحة. ومن المحتمل أن تزداد مستويات تطوير

الموظفين وتنمية قدراتهم واستبقائهم. وفي نهاية المطاف، من شأن كل هذه الأمور أن تدعم وتحسن من قدرة الحكومة على تحقيق أهداف سياساتها وبرامجها التشريعي.

الكفاءات: يمكن تحسين كفاءة المهام المتوقعة من ضباط الارتباط البرلمانيين من خلال إدخال المعايير والأنظمة والنماذج المتفق عليها. ويمكن تطوير أدلة مكتبية للمساعدة في دعم الدور. إن الإقرار بأن هذا الدور يشكل مجموعة متميزة من المهارات والمسؤوليات يعني أنه يمكن تنسيق توظيف الموظفين وتدريبهم وتطويرهم عبر الحكومة، مما يحقق الكفاءة والمرونة. ومع استخدام النماذج والأنظمة القياسية، يمكن كذلك تحقيق الكفاءة من جانب البرلمان.

7. مكتب الارتباط والتنسيق

إذا تم إنشاء شبكة من ضباط الارتباط البرلمانيين، فإنه ينبغي التفكير في كيفية تنسيقها، من أجل تحقيق المنافع والكفاءات. وفي الوضع المثالي، سيتم الإقرار بذلك والموافقة عليه في مركز الحكومة، ويتم تخصيص الموارد المخصصة وفقاً لذلك. إن المكان المناسب لإقامة وظيفة التنسيق هو في البرلمان نفسه، بحيث يُستفاد من قرب الأعمال البرلمانية والموظفين والعمليات.

إن إنشاء مكتب حكومي في البرلمان يمكن أن يُنجز وظائف عديدة. ويمكن أن يُنجز **وظيفة التنسيق**، حيث أن أمور بسيطة مثل إرساء قوائم الاتصال لضباط الارتباط البرلمانيين في الشبكة هي أمور مفيدة. ويمكنه أن يعقد اجتماعات الشبكة لتبادل أفضل الممارسات؛ وتنظيم المتحدثين والندوات حول الموضوعات ذات الاهتمامات الحالية؛ ووضع نماذج للتقارير القياسية وغيرها؛ والإشراف على البرنامج التدريبي لضباط الارتباط البرلمانيين؛ وإعداد أدلة مكتبية للدور.

كما يمكن أن يكون بمثابة **مركز معلومات**، يقوم بنشر الأخبار والمعلومات البرلمانية على ضباط الارتباط البرلمانيين في الوزارات وتلقي المعلومات والاستفسارات من الوزارات. إن التعرف على الإدارة البرلمانية والتمتع بالقدرة على إسداء النصح لموظفي الوزارة بشأن أي مسؤول برلماني يمكن التحدث إليه، يعتبر أمراً مفيداً للغاية. وكونه أقرب إلى البرلمان، يمكن للمكتب أن يتطور كمصدر لمزيد من المعرفة الخبيرة حول النظام الداخلي البرلماني وتنبيه الوزارات بشأن التغييرات في الإجراءات أو جدول الأعمال.

سيكون مركز المعلومات قادراً على توفير المعلومات للنواب والمسؤولين البرلمانيين حول من المسؤول عن بعض الأعمال والسياسات داخل السلطة التنفيذية. قد يوفر أيضاً معلومات حول ما إذا كان يتم الأخذ بقرارات البرلمان أو توصيات اللجان البرلمانية، ويتم متابعتها.

في الوضع المثالي، يجب أن تقع على عاتق كل من الحكومة والبرلمان مسؤولية ضمان أن يكون النظام يعمل على أفضل وجه ممكن، ويجب عليهما وضع إجراءات وسياسات لضمان حدوث ذلك. يمكن أن تتمثل الخطوة الأولى على هذا المسار في إنتاج دليل مشترك لموظفي الوزارة يشرح فيه بالتفصيل الطرق التي يجب أن تتفاعل بها الحكومة والبرلمان وتُنسق أعمالها، ويحدد العمليات البرلمانية ذات الصلة. والمثال على الدليل هو "دليل العمل البرلماني" للمملكة المتحدة التي ينتجها مكتب رئيس مجلس العموم بالاشتراك مع إدارات مجلس العموم ومجلس اللوردات. يمكن أن يكون البرنامج التدريبي البرلماني المشترك لموظفي الوزارة مفيداً أيضاً.

8. آليات التواصل الأخرى

سيساعد إرساء مكتب تنسيق حكومي في مبنى البرلمان في ضمان أن يكون لضباط الارتباط البرلمانيين محور مركزي للمعلومات والاتصالات بالقرب من مركز العمل البرلماني.

ويمكن الحصول على مزايا مماثلة عن طريق إعارة المسؤولين البرلمانيين للعمل في الوزارات الحكومية الرئيسية. في المملكة المتحدة، هناك إعارة متداولة إلى مكتب مجلس الوزراء وإلى وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، بالإضافة إلى ترتيبات إعارة مخصصة أخرى. ويقضي المسؤول البرلماني في منتصف حياته المهنية سنتين أو ثلاث سنوات في واحدة من هذه المناصب المحددة في الحكومة، سواء ليكون بمثابة قناة اتصال مُطلعة وثنائية الاتجاه للمساعدة في تحقيق تفاهم متبادل أفضل، وكذلك كوسيلة للتطوير المهني. وهناك في بعض البلدان أيضاً إعارات لموظفي ديوان الرقابة المالية إلى البرلمان، مع مزايا متوقعة مماثلة.

قد تبدو الإجراءات البرلمانية مُربكة من الخارج. ولمعالجة النقص الشائع في المعرفة البرلمانية داخل الوزارات الحكومية، يمكن للبرلمانات أيضاً التفكير في إدارة دورة تدريبية محددة تستهدف موظفي الخدمة

المدنية على وجه التحديد. قد يتم ذلك من خلال حكومة وطنية أو معهد تدريب برلماني، إن وجد، أو من خلال موظفي التواصل البرلمانيين.

9. دراسة حالة – جمع اللاعبين الرئيسيين معا في السودان

تتمثل إحدى طرق إبراز فوائد تحسين الاتصال والتنسيق بين السلطة التشريعية والتنفيذية، ومناقشة سبل تحقيق التحسينات والاتفاق عليها، في عقد ورشة عمل للجمع بين المشاركين الرئيسيين من الحكومة والبرلمان. وخلال العمل الذي قام به الشركاء الدوليون مؤخراً لدعم البرلمان السوداني، أصبح من الواضح أنه كان هناك الكثير من المخاوف بشأن فعالية العلاقات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. وشملت هذه المخاوف:

- الحاجة إلى تحسين تدفق المعلومات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية من أجل تحسين التشريع والرقابة.
- المخاوف من أن نوعية المعلومات التي ترسلها الحكومة إلى البرلمان متفاوتة للغاية من حيث الجودة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية.
- مخاوف بشأن مستوى المعرفة والتفاهم بين فرعي الحكومة، ومستوى المعرفة التنفيذية بالإجراءات البرلمانية.
- التصور الذي مفاده أن التنسيق والاتصال مع البرلمان لم يُعطى لهما أولوية عليا من قبل جهات في السلطة التنفيذية. وكان يُعتقد بأن هناك افتقار كبير إلى التنسيق الرسمي بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بمتابعة الحكومة لأعمال البرلمان، على سبيل المثال، تقارير اللجنة أو قرارات البرلمان.

لمعالجة هذه المخاوف، نفذ الشركاء الدوليون برنامج عمل لتحسين التنسيق والاتصال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك العمل عن كثب مع السلطة التنفيذية، لاسيما وزير وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء (الوزارة المسؤولة عن التنسيق بين الوزارات وللحلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية)، ومع البرلمان.

ظهرت بعض الموضوعات الرئيسية من هذا العمل، بما في ذلك فوائد تحسين التنسيق والاتصال:

بالنسبة للجانب الحكومي: سيساعد ذلك على تحقيق أهداف السياسة والأعمال التشريعية.

بالنسبة إلى الجانب البرلماني: سيساعد ذلك على تحسين وظائف الإشراف وإدارة الأعمال البرلمانية بشكل أكثر كفاءة.

علاوة على ذلك، من المرجح أن تساعد الآليات المحسنة في الجهود المبذولة لجعل العلاقات أكثر تكاملاً وتعاوناً.

أهداف ورشة العمل هي:

- الجمع بين جهات الاتصال المحددة من كل وزارة لتبادل أفضل الممارسات ودعم تطوير دور ضابط الارتباط البرلماني.
- تحديد قيمة وفوائد شبكة فاعلة من ضباط الارتباط البرلمانيين داخل الوزارات.
- الموافقة على المتطلبات التدريبية لشبكة ضباط الارتباط البرلمانيين.
- مناقشة سبل تعزيز دور مكتب وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء في البرلمان كمركز للمعلومات والاتصال.

عقدت ندوة شارك فيها حوالي 80 مشارك. كانت هذه هي المرة الأولى التي يجتمعون فيها جميعاً لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وكان يتضمن المشاركون:

- الموظفين من الوزارات بما في ذلك ضابط ارتباط معين من المكتب التنفيذي لكل وزارة
- مساعد الأمين العام والموظفين الرئيسيين في البرلمان
- أعضاء البرلمان، بما في ذلك أعضاء لجنة بناء قدرات الأعضاء
- مسؤولو اللجان البرلمانية

تم في الندوة تحديد مبادرتين كأولويات للتغيير:

أ: تطوير الدور المهني لضباط الارتباط البرلمانيين

وقد قوبل الاقتراح الداعي إلى وجود منصب رسمي "لضباط الارتباط البرلماني" في كل وزارة بالترحيب الكبير. وهذا المنصب هو نقطة الاتصال والتنسيق بين الوزارة والبرلمان.

أبد المشاركون الاقتراح الداعي إلى إرساء مناصب جديدة لضباط الارتباط البرلمانيين وأن هؤلاء ينبغي أن يكونوا مسؤولين بالكامل عن الاتصال والتنسيق البرلمانيين. من خلال منح ضباط الارتباط البرلمانيين هذا المستوى من المسؤولية، فإنه ستزداد احتمالية ضمان أن تقوم الوزارات بمنح الأولوية الكافية للعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ينبغي وضع إجراءات مهنية لتعيين وتدريب الأشخاص المناسبين لدور مسؤول الاتصال البرلماني. يتضمن التدريب مهارات الاتصال وكتابة التقارير، وكذلك التدريب على جميع جوانب الإجراءات والممارسات البرلمانية.

وكان هناك أيضاً اتفاق على ضرورة إنشاء شبكة من ضباط الارتباط البرلمانيين لتقديم الدعم وتبادل المعلومات للمسؤولين. سيتيح هذا الابتكار لضباط الارتباط البرلمانيين الاجتماع بانتظام، وبالتالي تنسيق عملهم والعلاقة مع البرلمان بشكل أكثر فعالية.

ب: تعزيز مكتب وزارة مجلس الوزراء في البرلمان

تلعب وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء الصغيرة في البرلمان (مكتب وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء) دوراً هاماً في توفير الاتصال والتنسيق والمعلومات داخل البرلمان. تم الاتفاق على أن هناك إمكانية لتعزيز هذا العمل.

كان يُعتقد أن هناك حاجة إلى إنتاج دليل يشرح بالتفصيل عمل مكتب وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء. كذلك، يجب تقديم توصيف وظيفي لجميع العاملين في العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما في ذلك مكتب وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالبرلمان. يجب أن يشمل التدريب المقدم لموظفي مكتب وزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء المعلومات مهارات الاتصال وكتابة التقارير.

الخطوات التالية: بالنسبة لجميع المعنيين بالعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - سواء الوزراء والمسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان أو المسؤولين في البرلمان - تمثل ورشة العمل هذه بداية عملية يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تعزيز الاتصال والارتباط والتنسيق والتعاون بين الوزارات والبرلمان.

10. الخلاصة

من الواضح أن البلدان التي تستثمر على وجه التحديد في الأنظمة الرسمية للارتباط بين البرلمان والحكومة تشعر أنها تستمد القيمة والمنفعة من الاستثمار. ووجود تفاهم وتواصل في كلا الاتجاهين يشكل منفعة متبادلة لكلا الجانبين.

على وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي التدفق المحسن للمعلومات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى تشريعات أفضل ورقابة أكثر فعالية. ووجود نظام حكومي أكثر كفاءة وأكثر استنارة يمكن أن يؤدي وفي نهاية المطاف إلى تمثيل أفضل للجمهور من قبل أعضاء البرلمان ومساءلة أكبر للحكومة أمام البرلمان. وعلى نطاق أوسع، قد تساعد آليات الاتصال والتنسيق المحسنة في الجهود المبذولة لجعل العلاقات البرلمانية الحكومية بناءة وتعاونية أكثر.

ملحق - نموذج للوصف الوظيفي لموظف الارتباط البرلماني

نظرة عامة

دعم الفريق الوزاري فيما يتعلق بالعمل البرلماني من أجل تحقيق أهداف سياسات الحكومة.

المسؤوليات الرئيسية

- إنشاء والحفاظ على علاقات بناءة مع البرلمان
- تطوير علاقات قوية مع فرق السياسات داخل الوزارة
- ضمان تلقي الوزراء إحاطات جيدة للأسئلة البرلمانية والبيانات الوزارية والمناقشات
- دعم فرق مشاريع القوانين لضمان التقدم السلس لتشريعات الوزارة
- أن يكون خبيراً في كيفية تمرير الأنظمة لتنفيذ سياسات الوزارة
- أن يكون الرابط الرئيسي مع اللجان البرلمانية ذات الصلة

الواجبات

- تقديم النصح للوزراء وموظفي الوزارة بشأن الإجراءات البرلمانية
- تقديم الدعم للأعمال البرلمانية الوزارية (أسئلة وبيانات ومناقشات)
- العمل عن كثب مع فريق مشروع قانون الوزارة حول التقدم المحرز في التشريعات الأولية
- إدارة وضع التشريعات الثانوية بالوزارة في البرلمان
- إدارة وتبويب البيانات الوزارية المكتوبة
- تنسيق وتقديم إحاطة لبيانات الأعمال الحكومية
- إدارة العلاقة مع اللجان البرلمانية ذات الصلة
- وضع الأوراق والتقارير الوزارية
- نشر المعلومات/الأخبار البرلمانية ذات الصلة داخل الوزارة
- التواصل مع الوزارات الحكومية الأخرى عند الضرورة

الكفايات

- مهارات التعامل مع الآخرين وبناء العلاقات
- معرفة أهداف السياسة الرئيسية للوزارة
- معرفة الإجراءات البرلمانية أو الاستعداد لاكتساب المعرفة بها بسرعة
- مهارات تواصل شفهي وكتابي ممتازة
- الدافع الذاتي
- التنبيه للتفاصيل

نبذة عن المؤلفين

عملت **أيلين ووكر** في برلمان المملكة المتحدة لأكثر من 30 عامًا في مجموعة متنوعة من أدوار المعلومات، والبحث، والاتصالات، وتغيير الإدارة. وبصفتها مديرة المشاركة العامة في مجلس العموم، قادت توسعاً كبيراً في خدمات التعليم والمعلومات والتوعية وخدمات الزوار في برلمان المملكة المتحدة.



أليكس برازبير متخصص في الإجراءات البرلمانية والإصلاح، بما في ذلك العملية التشريعية والتدقيق المالي واللجان البرلمانية والإصلاح البرلماني والدستوري. وكان مدير جمعية هانسارد للبرلمان والبرنامج الحكومي. وكان سابقاً أخصائي لجان في لجنة برلمانية في مجلس العموم، وعمل أيضاً في مكتبة مجلس العموم.



الترجمة إلى اللغة العربية من قبل
نادية الشريف

+44 (0) 20 3848 9442
gpgovernance.net
hello@gpgovernance.net

© Global Partners
Governance, 2019

strengthening representative politics.

Global Partners Governance

 +44 (0)20 3848 9442

 hello@gpgovernance.net

 [gpgovernance](https://twitter.com/gpgovernance)

www.gpgovernance.net